



توجهات عالمية

كيف يعيد الصراع الأمريكي – الإيراني تشكيل الاقتصاد العالمي؟

مارس
2026



فريق العمل

77

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي

رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام

أ. سالي مرزوق

مديرة الإدارة العامة للمتابعة الخارجية

تحرير

د. محمود خليفة جودة

المدير التنفيذي للإدارة العامة للمتابعة الخارجية

إعداد

أ. دينا حلمي

أ. شهد أحمد

أ. هاجر حسن

أ. هويدا محم

باحث اقتصادي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تصميم جرافيكي

أ. عمرو وهدان

الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا

أ. فاطمة فاروق

أ. محمود حنفي

تقرير دوري يصدر عن
مركز المعلومات ودعم
اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء، يرصد
ويحلل الأحداث
والتوجهات العالمية
الأكثر تداولاً في
الصحف والمجلات
الأجنبية.

توجهات عالمية



أبرز الرسائل الواردة بالتقرير:

يضمن التأثير الحقيقي للحرب الأمريكية — الإيرانية في الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران، خصوصاً سيطرتها على أحد أهم الممرات البحرية في العالم وهو مضيق هرمز. ويعد هذا المضيق نقطة عبور رئيسة للطاقة العالمية، حيث يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط والغاز في العالم، وهو ما يجعله أحد أهم الاختناقات البحرية في الاقتصاد العالمي.

انخفض مؤشر عملات الدول النامية بنسبة 0.7% مع قوة الدولار. كما هبطت أسهم الأسواق الناشئة بنحو 1.9%، في أكبر تراجع خلال شهر، وسط مخاوف من اتساع نطاق الاضطرابات الإقليمية، وتأثيرها المباشر في الأنشطة الاقتصادية.

أدى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي بوصفه ملاذًا آمنًا، خاصة مع توجه المستثمرين إلى الأصول المقومة بالدولار، مثل: سندات الخزانة الأمريكية. كما أسهم ارتفاع أسعار النفط الناتج عن المخاوف من اضطراب الإمدادات في دعم قوة الدولار؛ نظرًا لكون تجارة الطاقة العالمية تتم أساسًا بالعملة الأمريكية.



مقدمة

يُعدّ الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في عام 2026 نقطة تحوّل جيوسياسية جسيمة تتجاوز نطاق المواجهة العسكرية الإقليمية، لتشمل تأثيرات اقتصادية عميقة في الاقتصاد العالمي. ففي أواخر فبراير 2026، شنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هجمات على أهداف إيرانية، بما في ذلك مؤسسات عسكرية ومؤسسات للحكم؛ ما أدى إلى ردود فعل انتقامية من إيران شملت استهداف عدة مواقع عسكرية في بعض دول الخليج العربي، إضافة إلى استهداف البنية التحتية للطاقة.

هذا التصعيد لم يعد محدودًا بإطار المنافسة التقليدية، بل اتخذ صبغة أزمة في أسواق الطاقة العالمية، إذ تعتمد أسواق النفط والغاز بشكل كبير على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ونقل الإمدادات عبر مضيق هرمز، الذي يشكّل ممرًا حيويًا لنحو ثُمس الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال، وهو ما رفع مخاطر أسواق النفط؛ مما يعكس مخاطر انتقال الأزمة من بعد جيوسياسي، إلى بعد جيواقتصادي عالمي، وهو ما يعني أن الصراع لم يعد مجرد تقاطع مصالح إقليمية، بل محور تأثيرات اقتصادية عابرة للقارات، تُلزم الأسواق بالتكيف مع سيناريوهات غير مستقرة وتغييرات في السياسات والاستثمارات العالمية.

فالْحَرْب تؤثر في الاقتصاد من خلال التسبب في الدمار المباشر والتدخل في النظام الاقتصادي العالمي، مع اختلال أسعار الطاقة واتخاذ شركات الشحن مسارات بديلة ممتدة عبر آسيا الوسطى أو إفريقيا، تؤثر في عمليات التصنيع العالمية، ما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتزايد المخاوف من عودة التضخم إلى الارتفاع، إضافة إلى ما يشهده المستثمرون الدوليون وأسواق العملات حاليًا من مرحلة من التقلبات الكبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة. وهو ما يستلزم تسليط الضوء على قنوات التأثير المختلفة للصراع في النظام الاقتصادي والمالي إقليميًا وعالميًا، على النحو التالي:

أولاً: السياسات النقدية والتضخم العالمي

يمثل التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إحدى الصدمات الجيوسياسية التي يمكن أن تنتقل آثارها إلى الاقتصاد العالمي عبر قنوات متعددة، أهمها أسواق الطاقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد؛ حيث تشير تحليلات "صندوق النقد الدولي" (IMF) إلى أن التوترات الجيوسياسية في مناطق إنتاج الطاقة غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وهو ما ينعكس مباشرة في زيادة تكاليف الإنتاج والنقل وأسعار السلع الأساسية. ويؤكد الصندوق أن هذه الصدمات تمثل أحد أهم العوامل التي ترفع التضخم العالمي؛ لأن الطاقة تدخل في معظم الأنشطة الاقتصادية؛ مما يجعل أي زيادة في أسعارها تنتقل بسرعة إلى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد العالمي.

هذا، وقد تسبب ذلك التصعيد في ارتفاع أسعار النفط؛ حيث قفز سعر نفط خام برنت، ليتخطى حاجز 100 دولار أمريكي للبرميل يوم الإثنين 9 مارس 2026؛ نتيجة مخاوف تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو ثُمس الإمدادات النفطية المنقولة بحرًا عالميًا، وهو ما أعاد إدخال علاوة مخاطر جيوسياسية إلى الأسعار العالمية للطاقة.

وتشير التطورات المرتبطة بالحرب إلى أن ارتفاع أسعار النفط العالمية نتيجة الصراع يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وهو ما قد يعقد مسار السياسة النقدية. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن اعتمادها المباشر على مضيق هرمز محدود نسبياً، فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى تفاقم أزمة تكاليف المعيشة الحالية. كما أن زيادة أسعار الطاقة قد تجعل من الصعب على الاحتياطي الفيدرالي المضي قدماً في خفض أسعار الفائدة في المدى القريب؛ لا سيما إذا جاء هذا الارتفاع في وقت لا تزال فيه آثار التضخم المرتبطة بالرسوم الجمركية تتكشف في الاقتصاد.

وفي الوقت نفسه؛ إذا طال أمد الصراع، وأدى إلى تراجع ثقة الشركات والمستهلكين، فإن آفاق النمو الاقتصادي قد تتدهور أيضاً، وهو ما يضع السياسة النقدية الأمريكية أمام مفاضلة معقدة بين السيطرة على التضخم ودعم النمو.

أما في منطقة اليورو، فإن التداعيات الاقتصادية قد تكون أكثر حدة، نظراً لاعتماد أوروبا الكبير على واردات الطاقة؛ فارتفاع أسعار النفط والغاز قد يعيد إلى الأذهان أزمة تكاليف الطاقة التي شهدتها القارة بين عامي 2021 و2023. وتشير تقديرات "البنك المركزي الأوروبي" إلى أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 14% قد يؤدي إلى زيادة التضخم بنحو 0.5 نقاط مئوية، كما قد يخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.1 نقطة مئوية.

ويضع هذا الوضع "البنك المركزي الأوروبي" أمام معضلة حقيقية؛ إذ إن تضخم الخدمات لا يزال مرتفعاً، في حين أن صدمة أسعار الطاقة قد تدفع التضخم الكلي إلى الارتفاع، بينما يتدهور النمو الاقتصادي في الوقت ذاته نتيجة تأثير الرسوم الجمركية وحالة عدم اليقين وارتفاع تكاليف الطاقة.

وفي آسيا، قد يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الضغوط التضخمية أيضاً، نظراً لاعتماد العديد من الاقتصادات الآسيوية بشكل كبير على واردات الطاقة. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10% يمكن أن يرفع معدل التضخم في الاقتصادات الآسيوية بنحو 0.2 نقطة مئوية. وإذا استمرت هذه الزيادة في الأسعار لفترة طويلة، فقد يتجاوز التضخم مستويات الاستهداف لدى العديد من البنوك المركزية في المنطقة، وهو ما قد يدفعها إلى تشديد السياسة النقدية في وقت أبكر مما كان متوقعاً.

وفي النهاية، فإن ما يهم البنوك المركزية بشكل أساسي هو حجم تأثير صدمة الطاقة، والأهم من ذلك ما إذا كانت توقعات التضخم ستظل مستقرة أم لا. فإذا بقيت توقعات التضخم مستقرة، فقد يسمح ذلك للاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وغيرهما من البنوك المركزية بتجاهل التأثير المؤقت لارتفاع التضخم والتركيز على المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي، وهو ما قد يفتح المجال لخفض أسعار الفائدة. أما إذا ارتفعت توقعات التضخم، وبدأ العمال يطالبون بزيادات في الأجور ورفعت الشركات الأسعار، فقد يؤدي ذلك إلى نشوء حلقة تضخمية تدفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة.

ثانياً: أداء العملات الرئيسية

شهدت أسواق العملات العالمية تحركات ملحوظة عقب اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ حيث أدت التوترات الجيوسياسية إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية.

هزة في أسواق العملات العالمية والملاذات الآمنة تعود إلى الواجهة

1. ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي: أدى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي بوصفه ملاذاً آمناً، خاصة مع توجه المستثمرين إلى الأصول المقيمة بالدولار، مثل: سندات الخزنة الأمريكية. كما أسهم ارتفاع أسعار النفط الناتج عن المخاوف من اضطراب الإمدادات في دعم قوة الدولار؛ نظراً لكون تجارة الطاقة العالمية تتم أساساً بالعملة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي (DXY)، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، من 97.56 نقطة في فبراير 2026، ليصل إلى نحو 99.55 نقطة في 8 مارس 2026، وهو أعلى مستوى له في أكثر من خمسة أسابيع بعد الضربات العسكرية والتوترات في الشرق الأوسط.

هذا، ويتوقع محللو "مونكس أوروبا" (Monex Europe) أن يواصل الدولار ارتفاعه إذا تصاعد الصراع في الشرق الأوسط؛ إذ أدى التصعيد إلى زيادة النفور من المخاطرة، وارتفاع أسعار النفط، وزيادة الطلب على السيولة. وأسهم ذلك في تعزيز قوة الدولار بصفته ملاذاً آمناً، وتمتع الولايات المتحدة الأمريكية باستقلالها في مجال الطاقة.

2. تراجع العملات الأخرى أمام الدولار: تراجع الفرنك السويسري بعد موجة صعود أوصلته إلى أعلى مستوى أمام اليورو منذ عام 2015، مدفوعاً بالطلب على الملاذات الآمنة عقب الضربات العسكرية في الشرق الأوسط.

في السياق ذاته، هبط الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في شهرين ونصف أمام الدولار بعد تبادل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الضربات العسكرية مع إيران، ما أضعف شهية المخاطرة. ويشير المحللون إلى أن الإسترليني يتعرض عادة لضغوط كبيرة في فترات النفور من المخاطرة، بينما تدفع بيانات المملكة المتحدة الأخيرة الضعيفة باتجاه توقعات مزيد من خفض الفائدة. وسجل الجنيه الإسترليني في 8 مارس مستوى 1.33 دولار أمريكي، ما يعكس هشاشة العملة أمام الأحداث الجيوسياسية.

هذا، ويرى محللو بنك "آي إن جي" (ING) أن اليورو قد يواصل خسائره مع ارتفاع أسعار الطاقة المدفوعة بالضربات العسكرية في الشرق الأوسط. ويشيرون إلى أن المستثمرين زادوا تعرضهم للأصول الأوروبية بدافع توقعات الانتعاش هذا العام، لكن هذه المفاهيم تواجه تحديًا مباشرًا مع صدمة أسعار الطاقة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يهبط اليورو نحو 1.1575 دولار ما لم تظهر بوادر تهدئة.

3. صعود الذهب كملاذ آمن: شهد الذهب ارتفاعًا ملحوظًا مع تصاعد التوترات العسكرية، إذ اتجه المستثمرون إلى المعدن الأصفر باعتباره أحد أهم الملاذات الآمنة في أوقات عدم اليقين الجيوسياسي. فقد ارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 2% ليصل إلى 5192.83 دولارًا للأونصة، وارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي بنسبة 1.6% لتصل إلى 5205.11 دولارًا للأونصة عقب تصاعد المواجهة العسكرية، مدفوعة بزيادة الطلب الاستثماري على الأصول الآمنة في ظل تقلبات الأسواق المالية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ويعكس هذا الارتفاع النمط التقليدي في الأسواق العالمية، حيث يميل المستثمرون إلى زيادة حيازاتهم من الذهب خلال فترات الأزمات السياسية والعسكرية كوسيلة للتحوط من تقلبات العملات والأسواق.

تراجع عملات الأسواق الناشئة مع تصاعد التوترات

تراجعت عملات الأسواق الناشئة مع تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ اتجه المستثمرون إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر والتحول نحو الملاذات الآمنة مثل الدولار الأمريكي وسندات الخزنة. وقد أدى هذا التحول إلى ضغوط على عدد من عملات الأسواق الناشئة، خاصة في آسيا، في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية وزيادة تقلبات تدفقات رؤوس الأموال.

ووفقًا لوكالة "بلومبرج"، فقد انخفض مؤشر عملات الدول النامية بنسبة 0.7% مع قوة الدولار. كما هبطت أسهم الأسواق الناشئة بنحو 1.9%، في أكبر تراجع خلال شهر، وسط مخاوف من اتساع نطاق الاضطرابات الإقليمية، وتأثيرها المباشر في الأنشطة الاقتصادية.

هذا، وتشير التحليلات إلى أن هذه الصدمة ستدفع عملات الأسواق الناشئة نحو مزيد من الضعف، خصوصًا مع كون رد إيران أكثر عدائية من السابق ومع الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، وتنامي مستوى التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. فالجمع بين هذه الصدمة ومخاوف تقييمات الأسواق الناشئة المرتفعة يجعلها عرضة لعمليات بيع واسعة، في ظل سعي المستثمرين للتحوط وتقليص تعرضهم للأصول الأكثر حساسية للمخاطر.

في هذا السياق، فإن الدول ذات الاعتماد المرتفع على واردات النفط، مثل: كوريا الجنوبية وتايوان والهند والفلبين وتايلاند، قد تشهد أداءً أضعف لعملائها نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة، وتوتر الأوضاع الجيوسياسية.

في النهاية، يعكس أداء العملات بعد اندلاع الصراع الأمريكي-الإيراني حساسية الأسواق المالية للتوترات الجيوسياسية، حيث أدت زيادة الطلب على الملاذات الآمنة إلى صعود الدولار، وتراجع بعض عملات الأسواق الناشئة. ومن المرجح أن يظل مسار العملات العالمية والإقليمية مرتبطاً بدرجة كبيرة بتطورات الصراع ومدى استمراره، إضافة إلى اتجاهات أسعار الطاقة والسياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى.

ثالثاً: أسواق المال الكبرى

أدى تصاعد الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى إحداث تقلبات ملحوظة في أسواق المال العالمية، إذ تميل الصراعات الجيوسياسية الكبرى إلى التأثير في معنويات المستثمرين، وإثارة موجات قصيرة الأجل من التذبذب في أسعار الأسهم.

الصدمة الجيوسياسية وتأثيرها الفوري في أسواق الأسهم

أظهرت ردود الفعل الأولية في أسواق الأسهم العالمية حالة من الحذر والقلق عقب الضربات التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد إيران في 28 فبراير 2026، إذ دفع التصعيد العسكري في الشرق الأوسط المستثمرين إلى إعادة تقييم مستويات المخاطر الجيوسياسية في الأسواق المالية. وجاءت هذه التطورات في وقت كانت الأسواق تعاني فيه بالفعل تقلبات مرتفعة خلال العام، نتيجة عوامل متعددة شملت التوترات التجارية والضغط على أسهم التكنولوجيا؛ ما جعل الصدمة الجيوسياسية الجديدة عاملاً إضافياً يعزز حالة عدم اليقين في أسواق الأسهم العالمية.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى أن أسواق الأسهم في الشرق الأوسط كانت الأكثر حساسية للتطورات العسكرية، نظراً لقربها الجغرافي المباشر من مسرح الأحداث، وارتباط اقتصاداتها بأسواق الطاقة العالمية؛ فقد توقع محللون أن تتراجع مؤشرات الأسهم في المنطقة بنسب تتراوح بين 3% و5% إذا استمر التصعيد. ويُنظر إلى تداولات البورصات الإقليمية، خاصة في السعودية وقطر، باعتبارها مؤشراً مبكراً على اتجاه معنويات المستثمرين العالميين تجاه المخاطر المرتبطة بالصراع.

وعلى المستوى العالمي، يتوقع أن تؤدي الحرب إلى زيادة تقلبات أسواق الأسهم، حيث عادة ما تدفع الصراعات الجيوسياسية المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر مثل الأسهم، والاتجاه نحو الملاذات الآمنة. وقد ارتفع بالفعل مؤشر التقلبات في الأسواق الأمريكية (VIX) بنحو الثلث منذ بداية العام، في إشارة إلى تزايد القلق في الأسواق المالية العالمية.

كما يُتوقع أن تتعرض بعض القطاعات في أسواق الأسهم لضغوط خاصة، وعلى رأسها شركات الطيران العالمية، بعدما دفعت المخاطر الأمنية العديد من شركات الطيران إلى إلغاء رحلاتها عبر الشرق الأوسط وإغلاق بعض المجالات الجوية. ومن شأن اتساع نطاق الصراع، أو استمرار القيود على حركة الطيران أن ينعكس سلباً على تقييمات شركات الطيران والنقل الجوي في الأسواق المالية.

في المقابل، قد تستفيد بعض القطاعات الدفاعية من هذه التطورات، حيث يُرجح أن يزداد الطلب على أسهم شركات الصناعات العسكرية الأوروبية، التي سجلت بالفعل ارتفاعًا بنحو 10% منذ بداية العام.

رد فعل السوق: التقلبات عبر الأصول الإقليمية والعالمية

وفقًا لوكالة فيتش، شهدت الأسواق المالية الإقليمية والعالمية حالة من التقلب الملحوظ، حيث تباين أداء أسواق الأسهم في المنطقة بشكل واضح تبعًا لدرجة انكشاف كل اقتصاد على قطاعات، مثل: السياحة والخدمات اللوجستية والطاقة، إضافة إلى اختلاف مستويات شهية المستثمرين للمخاطر في ظل التصعيد الجيوسياسي. وهذا يتضح في الآتي:

1. السعودية: أظهرت سوق الأسهم السعودية قدرًا من الصمود النسبي، إذ تلقى المؤشر العام "تداول" دعمًا من ارتفاع أسهم شركة أرامكو السعودية مع تسعير الأسواق لاحتمال ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، ظل الارتفاع محدودًا، حيث سجل المؤشر زيادة طفيفة بلغت نحو 0.1% في 2 مارس 2026.

2. الكويت: اتخذت السلطات الكويتية إجراءً احترازيًا بوقف التداول في السوق المالية "حتى إشعار آخر"، في ظل تصاعد المخاوف الأمنية، وقرب الضربات الصاروخية الإيرانية من القواعد العسكرية الأمريكية داخل البلاد، وهو ما عزز حالة الحذر في الأسواق.

3. الإمارات: قررت السلطات تعليق التداول لمدة يومين بعد تعرض مطار دبي الدولي لهجوم يُشتبه في أنه بطائرة مسيرة أو صاروخ، وهو ما دفع شركات الطيران إلى وقف الرحلات مؤقتًا، وزاد حالة عدم اليقين بشأن حركة النقل والخدمات اللوجستية في المنطقة.

4. إسرائيل: أظهرت سوق تل أبيب للأوراق المالية قدرة سريعة على التعافي، حيث ارتفع المؤشر بنحو 5.8% في 2 مارس 2026، مدفوعًا بأداء قوي لأسهم قطاعات الطاقة والخدمات المالية والصناعات الدفاعية، إضافة إلى تفاؤل المستثمرين بشأن قدرة الاقتصاد على الحفاظ على استقراره الأمني في المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيد العالمي، برز اتجاه واضح نحو العزوف عن المخاطرة في الأسواق المالية، إذ اتجه المستثمرون إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

وقد قادت أسهم البنوك الأوروبية موجة التراجع في الأسواق، حيث انخفض مؤشر (STOXX 600) الأوروبي بنحو 1.7% في 2 مارس ليصل إلى أدنى مستوى له خلال أسبوعين. كما جاءت هذه الخسائر في وقت كانت الأسواق الأوروبية تواجه بالفعل مخاوف قائمة بشأن محدودية الشفافية في سوق الائتمان الخاص، ما أدى إلى تضخيم حدة التراجعات. وفي المقابل، شهدت الأصول الآمنة ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفعت أسعار الذهب والفضة مع توجه المستثمرين نحو الملاذات الآمنة في ظل تصاعد حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية. كما سجل مؤشر تقلبات الأسواق الأمريكية (CBOE VIX) ارتفاعًا بنسبة 8.0% في 2 مارس، في إشارة إلى تزايد مستويات القلق والتذبذب في أسواق المال العالمية.

بينما أظهرت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية قدرًا ملحوظًا من المرونة، رغم استمرار الحرب في الشرق الأوسط، حيث ارتفعت المؤشرات الرئيسة مدفوعة ببيانات اقتصادية إيجابية خففت مخاوف المستثمرين بشأن تأثير الصراع مع إيران. فقد أنهى مؤشر (S&P 500) جلسة التداول يوم الأربعاء 4 مارس 2026 مرتفعًا بنسبة 0.8% مسجلًا أكبر مكاسبه اليومية خلال أسبوع، بدعم من أسهم قطاعي السلع الاستهلاكية التقديرية وتكنولوجيا المعلومات. كما ارتفع مؤشر (Nasdaq 100) بنسبة 1.5%، بينما صعد مؤشر (Dow Jones) الصناعي بنسبة 0.5%. كذلك سجلت أسهم الشركات الصغيرة، الأكثر حساسية للبيانات الاقتصادية، مكاسب ملحوظة حيث ارتفع مؤشر (Russell 2000) بنسبة 1.1%.

في المقابل، سجلت مؤشرات التقلب ارتفاعًا ملحوظًا خلال الأيام الأخيرة، حيث أظهرت حركة منحنى عقود مؤشر التقلب VIX ضغوطًا متزايدة في الأجل القصير. ويرى بعض المحللين أن هذا التطور يعكس حساسية الأسواق للأخبار المرتبطة بالحرب مع إيران واحتمال حدوث تراجع محدود في أسعار الأسهم على المدى القريب. ومع ذلك، لا تعكس المؤشرات حتى الآن تحولًا جوهريًا في توقعات التقلبات على المدى الطويل، ما يشير إلى أن الأسواق لم تسعّر بعد سيناريو تصعيد واسع النطاق.

في حين، أظهرت الأسهم الآسيوية تعافيًا ملحوظًا يوم 5 مارس 2026، رغم الضغوط الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط، حيث ارتفع مؤشر (MSCI) لأسهم آسيا والمحيط الهادي خارج اليابان بنسبة 3.9%، بينما قفز مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بنسبة 11.2% بعد تعافيه من خسائر حادة في الجلسة السابقة، وصعد مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 2.5%. كما ارتفع مؤشر (CSI300) الصيني للأسهم القيادية بنسبة 1.4%، وزاد "مؤشر شنغهاي المركب" (SSEC) بنسبة 1%. وجاء هذا الأداء مدعومًا بانتعاش وول ستريت، وعودة جزئية لشهية المخاطرة لدى المستثمرين، رغم استمرار الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وارتفاع أسعار النفط بنحو 16% منذ بداية الصراع، وهو ما أبقى الأسواق في حالة حذر مع بقاء احتمالات التقلبات المرتبطة بتطورات الصراع وإمدادات الطاقة.

تداعيات الحرب على أسواق السندات العالمية

شهدت عوائد سندات الخزانة الأمريكية ارتفاعًا ملحوظًا مع تركيز المستثمرين على التداعيات التضخمية المحتملة للصراع في الشرق الأوسط، في ظل ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. وتشير تقديرات الأسواق إلى أن هذه التوترات أسهمت في تعزيز المخاوف من تضخم مدفوع بارتفاع تكاليف الطاقة، الأمر الذي دعم بدوره قوة الدولار، وارتفاع عوائد السندات الأمريكية. وفي هذا السياق، ارتفع العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات بنحو 2.1 نقطة أساس ليصل إلى 4.077% في 4 مارس 2026، في حين تراجع العائد على السندات الحكومية الألمانية لأجل عشر سنوات بنحو 1.9 نقطة أساس ليصل إلى 2.755%، وفق بيانات (Tradeweb)، وهو ما يعكس تباين تقييم المستثمرين لتداعيات الحرب على الاقتصادات المختلفة.

وفي التداولات الآسيوية، واصلت عوائد السندات الأمريكية ارتفاعها مع استمرار تركيز المستثمرين على الأثر التضخمي المحتمل لارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. ومع ذلك، تشير المؤشرات إلى تباطؤ وتيرة بيع السندات الأمريكية، وهو ما قد يعكس احتمالات عودة المستثمرين إلى استخدام سندات الخزانة كملاذ آمن في حال تصاعد حالة عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية.

وفي الأسواق الأوروبية، شهدت عوائد السندات الحكومية البريطانية تراجعًا ملحوظًا، مع انخفاض العائد على السندات لأجل عشر سنوات بنحو 3 نقاط أساس ليصل إلى 4.483%، بعد أن كان قد سجل أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع عند 4.552%. ويأتي هذا التراجع بعد موجة ارتفاع سابقة غدتها المخاوف التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط؛ بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

وبشكل عام، تعكس التحركات الأولية في أسواق الأسهم نمطًا متكررًا في أوقات الأزمات الجيوسياسية، يتمثل في ارتفاع مستوى التقلبات وتراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين في المدى القصير، قبل أن تتضح طبيعة الصراع ومدى استمراريته. وبالتالي فإن الاتجاه النهائي للأسواق سيظل مرتبطًا بدرجة التصعيد العسكري، وتأثيره المحتمل في إمدادات الطاقة العالمية، واستقرار الاقتصاد العالمي.

رابعًا: حركة التجارة وسلاسل الإمداد

أعاد التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تشكيل العديد من المسارات الاقتصادية والتجارية في العالم، فقد امتدت آثار ذلك التصعيد إلى تدفقات التجارة الدولية، وأسواق الطاقة، وتكاليف النقل البحري والتأمين، فضلًا عن سلاسل الإمداد العالمية.

محدودية التجارة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأهميتها الاستراتيجية

رغم أن الحرب تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل، فإن العلاقات التجارية المباشرة بينهم كانت محدودة للغاية قبل الصراع؛ بسبب العقوبات الأمريكية والقطيعة الدبلوماسية بين إيران وإسرائيل منذ عام 1979؛ فقد بلغ إجمالي التجارة في السلع والخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران نحو 838.4 مليون دولار في عام 2025، بينما لم تتجاوز تجارة السلع 59 مليون دولار، حيث صدرت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 58.5 مليون دولار إلى إيران مقابل واردات بلغت 1.4 مليون دولار فقط. وتركزت الصادرات الأمريكية في السلع الإنسانية، مثل: المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية، في حين اقتصرت الصادرات الإيرانية على كميات محدودة من السجاد والأعمال الفنية، وبعض المنتجات الغذائية.

وعلى مستوى التجارة العالمية، كانت هذه العلاقة التجارية هامشية للغاية، حيث احتلت إيران المرتبة 173 بين وجهات الصادرات الأمريكية، والمرتبة 206 بين مصادر الواردات. ومع ذلك فإن أهمية العلاقة الاقتصادية لم تكن مرتبطة بحجم التجارة المباشرة، بل بالدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في النظام المالي العالمي، وفي تنظيم حركة الشحن والتأمين البحري وفرض العقوبات الاقتصادية، وهو ما يمنح السياسات الأمريكية تأثيرًا واسعًا في قدرة إيران على التجارة مع بقية دول العالم.

إلى جانب ذلك، كانت إيران تصدر نحو 35 مليار دولار سنويًا من النفط إلى الأسواق العالمية، وخاصة إلى الدول الآسيوية، مثل: الصين، وغالبًا ما كانت هذه الصادرات تتم عبر آليات معقدة لتجاوز العقوبات، مثل: نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى، أو إخفاء هوية الناقلات النفطية. ولذلك فإن أي تصعيد عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر في شبكة التجارة العالمية المرتبطة بالطاقة.

أما العلاقات التجارية بين إيران وإسرائيل، فكانت شبه معدومة، إذ لا توجد أي علاقات دبلوماسية أو اقتصادية رسمية بين البلدين، كما تحظر القوانين في كلا البلدين أي تبادل تجاري مباشر. ورغم وجود بعض التدفقات التجارية غير المباشرة عبر وسطاء في أوروبا أو آسيا، فإن حجمها يظل محدودًا للغاية، ولا يمثل وزنًا يذكر في التجارة الدولية.

الممرات البحرية الاستراتيجية ودورها في اضطراب التجارة العالمية

يكن التأثير الحقيقي للحرب الأمريكية — الإيرانية في الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران، خصوصًا سيطرتها على أحد أهم الممرات البحرية في العالم وهو مضيق هرمز. ويعد هذا المضيق نقطة عبور رئيسة للطاقة العالمية، حيث يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط والغاز في العالم، وهو ما يجعله أحد أهم الاختناقات البحرية في الاقتصاد العالمي.

وقد أدى التصعيد العسكري في فبراير 2026 إلى تهديد حركة الملاحة في المضيق بعد الضربات الأمريكية والإسرائيلية التي استهدفت مواقع إيرانية، وهو ما دفع طهران إلى الرد من خلال تهديد السفن التجارية، واستهداف بعض الناقلات في المنطقة. ونتيجة لذلك تراجعت حركة ناقلات النفط في المضيق بنحو 70% في المراحل الأولى من الأزمة، بينما بقي أكثر من 150 سفينة تنتظر خارج الممر البحري؛ بسبب المخاطر الأمنية المرتفعة.

ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة؛ لأن العديد من كبار مصدري النفط في العالم، مثل: السعودية والكويت والعراق والإمارات، يعتمدون على هذا المضيق لتصدير معظم إنتاجهم من الطاقة إلى الأسواق العالمية. ولذلك فإن أي اضطراب في حركة الملاحة في مضيق هرمز ينعكس مباشرة على إمدادات الطاقة العالمية، وعلى تكاليف النقل البحري والتأمين.

ولا يقتصر تأثير الحرب على منطقة الخليج العربي فقط، بل يمتد أيضًا إلى البحر الأحمر الذي يمثل أحد المسارات البحرية الرئيسية للتجارة بين آسيا وأوروبا. إذ تمر نسبة كبيرة من التجارة العالمية عبر هذه الممرات البحرية، ما يجعل أي اضطراب أمني في البحر الأحمر، أو الخليج العربي عاملًا مباشرًا في تغيير مسارات الشحن البحري، وإطالة زمن الرحلات التجارية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

اضطراب حركة الشحن البحري وارتفاع تكاليف النقل والتأمين

أدى التصعيد العسكري في منطقة الخليج العربي إلى اضطرابات كبيرة في حركة الشحن البحري العالمية، حيث اضطرت العديد من شركات الشحن الكبرى إلى تعليق عملياتها، أو تغيير مساراتها لتجنب المخاطر الأمنية في المنطقة. وقد قامت شركات شحن عالمية بتحويل مسارات السفن بعيدًا عن الخليج العربي والبحر الأحمر، واستخدام طريق بديل يمر عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا. ويؤدي هذا المسار البديل إلى زيادة زمن الرحلة البحرية بنحو 10 إلى 15 يومًا مقارنة بالمسارات التقليدية، وهو ما يرفع تكاليف الوقود وأجور الطواقم البحرية، ويقلل كفاءة شبكات النقل البحري العالمية.

إلى جانب ذلك، ارتفعت تكاليف التأمين البحري بشكل كبير نتيجة المخاطر الأمنية المتزايدة. فالتأمين ضد مخاطر الحرب، الذي يعد شرطًا أساسيًا لعبور السفن في مناطق النزاع، شهد ارتفاعات كبيرة في أقساطه. ففي الأزمات السابقة في الشرق الأوسط ارتفعت هذه الأقساط من نحو 0.05% من قيمة السفينة إلى أكثر من 0.5% في بعض الحالات.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة الحرب يزيد بدوره تكاليف النقل البحري، إذ يعتمد قطاع الشحن بشكل كبير على الوقود المشتق من النفط. وقد ارتفعت أسعار النفط العالمية بنحو 10-13% خلال الأيام الأولى من التصعيد، لتصل إلى نحو 82 دولاراً للبرميل، مع تحذيرات من احتمال تجاوزها 100 دولار إذا استمر الصراع، أو تعطلت حركة الملاحة في مضيق هرمز.

آليات انتقال الأثر الاقتصادي للتكاليف التشغيلية إلى التجارة وسلاسل الإمداد

وفقاً لوكالة فيتش، تعمل البنية المالية للاضطرابات اللوجستية الناتجة عن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عبر عدة قنوات رئيسة تزيد الضغوط على حركة التجارة العالمية. وتشمل هذه القنوات ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وتكاليف تأخير السفن، واحتمالات نقص المخزونات، وخسائر إيرادات الموانئ، والقيود على التحول بين وسائل النقل المختلفة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري. وتشير الخبرات السابقة، مثل الحرب الروسية – الأوكرانية في البحر الأسود والهجمات على الملاحة في البحر الأحمر، إلى أن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب قد ترتفع بمقدار يتراوح بين عشرة وعشرين ضعفاً، لتصل إلى نحو 1-3% من قيمة الشحنات خلال فترات الصراع، كما أن بعض شركات التأمين أوقفت تغطية مخاطر الحرب للسفن العاملة في الخليج العربي، ما يفرض تكاليف تأمينية أعلى على شركات الشحن.

كما تواجه الشركات التي تعتمد على أنظمة المخزون في الوقت المناسب مخاطر كبيرة نتيجة تأخيرات النقل البحري، إذ يمكن أن يؤدي تأخر وصول الشحنات إلى تعطل عمليات الإنتاج في المصانع، وانتقال التأثير إلى الشركات المرتبطة بها في سلاسل الإمداد العالمية. وبذلك تتحول اضطرابات النقل إلى توقفات صناعية في القطاعات التي تعتمد على المواد البتروكيماوية القادمة من منطقة الخليج العربي، أو المكونات الصناعية القادمة من آسيا. وفي الوقت نفسه، فإن محدودية القدرة الاستيعابية للنقل الجوي أو البري تجعل التحول إلى وسائل نقل بديلة أمراً صعباً، ما يعني أن أي تعطل واسع في حركة الملاحة قد يؤدي إلى بقاء البضائع عالقة وتأخر الإنتاج في العديد من الصناعات المرتبطة بالتجارة العالمية.

تأثير الحرب في سلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي

تأتي هذه الاضطرابات في وقت لم تتعاف فيه سلاسل الإمداد العالمية بالكامل من آثار جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية، وهو ما يزيد حساسية الاقتصاد العالمي لأي صدمة جديدة في قطاع النقل أو الطاقة. وقد بدأت آثار الحرب بالفعل في الظهور في عدد من القطاعات الصناعية والاقتصادية التي تعتمد على سلاسل توريد معقدة وممتدة عبر عدة دول. فعلى سبيل المثال تعتمد صناعة البتروكيماويات والبلاستيك بشكل كبير على النفط والغاز القادم من الشرق الأوسط، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي.

تواجه صناعة السيارات أيضاً مخاطر كبيرة نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد، إذ تعتمد خطوط الإنتاج الحديثة على نظام التسليم في الوقت المناسب؛ مما يعني أن أي تأخير في وصول المكونات يمكن أن يؤدي إلى توقف خطوط التجميع بالكامل. كذلك يتأثر القطاع الزراعي بارتفاع أسعار الوقود، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الديزل إلى زيادة تكاليف الزراعة والنقل وإنتاج الأسمدة، وهو ما قد ينعكس في النهاية على أسعار الغذاء العالمية.

وفي حال استمرار الصراع أو تصاعده، يحذر محللون من احتمال حدوث أزمة جديدة في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة إذا أدى التصعيد إلى إغلاق مضيق هرمز بالكامل، وهو سيناريو قد يدفع أسعار النفط إلى ما بين 120 و150 دولارًا للبرميل، ويزيد مخاطر الركود الاقتصادي العالمي.

في المجمل، تكشف الحرب الأمريكية — الإيرانية عن مدى هشاشة النظام التجاري العالمي، واعتماده الكبير على استقرار الممرات البحرية وأسواق الطاقة. فحتى في ظل محدودية التجارة المباشرة بين أطراف الصراع، فإن الموقع الجغرافي لإيران، ودورها في شبكة الطاقة العالمية يجعل أي تصعيد عسكري في المنطقة قادرًا على إحداث اضطرابات واسعة في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد. ولذلك فإن استمرار التوترات في الخليج العربي قد يترك آثارًا اقتصادية طويلة الأمد تمتد إلى مختلف مناطق العالم، بدءًا من أسواق الطاقة والنقل البحري، وصولًا إلى أسعار السلع والاستهلاك اليومي.

خامسًا: تدفقات السياحة العالمية

يُعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثرًا بالأزمات السياسية والعسكرية؛ نظرًا لاعتماده الكبير على الاستقرار الأمني وسهولة حركة السفر الدولية، وثقة السياح بالوجهات السياحية.

التداعيات المباشرة للحرب على السياحة

تشير التقديرات الدولية إلى أن السياحة أصبحت أحد القطاعات الاقتصادية الأساسية في عدد من دول الشرق الأوسط؛ حيث تسهم في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات، وهو ما يجعلها شديدة الحساسية لأي صدمات أمنية أو سياسية في المنطقة، وفي هذا الصدد، تتمثل أبرز التداعيات المباشرة للحرب على السياحة في:

1. تراجع الطلب على السياحة والسفر: يرتبط التأثير الأول للصراع الأمريكي — الإيراني على السياحة بارتفاع مستوى المخاطر الأمنية، وعدم اليقين السياسي، وهو ما يؤدي عادة إلى تراجع الطلب على السفر إلى المناطق القريبة من بؤر التوتر. ويشير الواقع إلى أن قطاع السياحة في الشرق الأوسط، الذي تبلغ قيمته نحو 367 مليار دولار أمريكي سنويًا، يعاني تراجعًا حادًا نتيجة تصاعد الصراع بين القوات الأمريكية — الإسرائيلية وإيران. ويهدد هذا الوضع سمعة المنطقة التي بُنيت بعناية كوجهة سياحية آمنة.

2. اضطراب حركة الطيران الدولي: يمثل اضطراب حركة الطيران الدولي إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الصراع إلى قطاع السياحة؛ فالشرق الأوسط يعد أحد أهم مراكز العبور الجوي في العالم، إذ يمر عبره نحو 14% من إجمالي الركاب العالميين الذين يستخدمون المنطقة كنقطة اتصال بين الرحلات. وفي ظل تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة، تضطر شركات الطيران إلى تغيير مسارات الرحلات الجوية لتجنب المجالات الجوية المرتبطة بالمخاطر الأمنية، وهو ما يؤدي إلى زيادة زمن الرحلات، وارتفاع تكاليف التشغيل.

وقد امتدت التداعيات بالفعل إلى المستوى العالمي؛ حيث تسبب إغلاق المجالات الجوية في تعطيل حركة السفر الدولية، وترك آلاف المسافرين عالقين في مطارات متباعدة، مثل: فرانكفورت وبالي وكاتماندو نتيجة اضطراب الرحلات الجوية.

كذلك، تسبب اندلاع الحرب في إعادة تشكيل حركة السفر في الشرق الأوسط على نحو فوري، بعدما أدى إغلاق المجال الجوي في عدة دول إلى إلغاء أكثر من خمسة آلاف رحلة خلال يومين فقط، وتسبب في شلل شبه كامل لحركة الطيران الإقليمي والدولي.

3. تراجع ملموس في أعداد السياح الدوليين: تشير تقديرات مؤسسة "توريزم إيكونوميكس" (Tourism Economics)، التابعة لمؤسسة "أكسفورد إيكونوميكس" (Oxford Economics)، إلى أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تراجع ملموس في أعداد السياح الدوليين إلى المنطقة. ووفقًا لبعض السيناريوهات التحليلية التي وضعتها المؤسسة، قد تنخفض أعداد الزوار الدوليين بنسبة تتراوح بين 11% و27% خلال عام واحد إذا استمر التصعيد العسكري.

وقد يترجم هذا الانخفاض إلى خسارة عشرات الملايين من السياح مقارنة بالتوقعات السابقة، فضلًا عن خسائر مالية كبيرة في إنفاق السياحة قد تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات. وتعكس هذه التقديرات مدى حساسية قطاع السياحة للأزمات الأمنية، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل متزايد على السياحة كمصدر رئيس للدخل الاقتصادي.

4. زيادة الضغط على شبكة الطيران العالمية: امتداد الحرب يزيد الضغط على شبكات الطيران العالمية، ومن ثمّ تتحول المنطقة إلى نقطة اختناق في منظومة النقل الجوي الدولي؛ حيث تعتمد شركات الطيران على ممرات أضيق وأكثر ازدحامًا؛ مما يرفع احتمال تعطل المزيد من الرحلات.

وتكشف التقديرات في هذا الصدد أن التأثيرات تمتد إلى إعادة تشكيل خريطة السياحة الإقليمية والعالمية؛ إذ ستحتاج شركات الطيران إلى وقت أطول لإعادة توزيع الأساطيل والطاقم، كما ستتردد بعض الدول في إعادة فتح أجوائها على الفور؛ بسبب مخاطر تجدد الضربات. وسيؤدي ذلك إلى استمرار اختلال موازين العرض والطلب في النقل الجوي لفترة ممتدة، مع احتمال بقاء الأسعار أعلى من مستوياتها الطبيعية، ما يقلل مرونة التعافي في السوق السياحية.

5. خسائر ما بعد الحرب: وفقًا لأكسفورد إيكونوميكس، فإن طول أمد الحرب يحدد عمق الخسائر المتوقعة؛ حيث تُقدّر السيناريوهات أن التوصل إلى تسوية سريعة خلال أسابيع سيظل كافيًا بخفض أعداد الزوار الوافدين إلى الشرق الأوسط بنسبة 11% في عام 2026، وهو ما يعني خسارة نحو 23 مليون زائر، وخسائر في الإنفاق السياحي تصل إلى 34 مليار دولار.

وفي سيناريو استمرار الصراع لفترة طويلة، فستكون الخسائر أكبر، حيث يُقدّر فقدان نحو 38 مليون زائر دولي في عام 2026، ما يعني تراجعًا بنسبة 27% على أساس سنوي. ومن حيث الإنفاق السياحي، يعادل ذلك خسارة تُقدّر بنحو 56 مليار دولار خلال العام.

وبشكل عام، فالضربات المتبادلة، واتساع رقعة المخاطر ستؤدي إلى إطالة أمد الانكماش في الطلب السياحي حتى بعد إعادة فتح بعض المسارات الجوية؛ إذ يعتمد التعافي على سرعة استعادة المسافرين شعورهم بالاستقرار. ويبرز هذا بوضوح في الدول التي تعتمد اعتمادًا مباشرًا على سمعة المناطق الآمنة لجذب السائحين، مثل وجهات دول الخليج العربي.

التداعيات غير المباشرة.. امتداد التأثير ليشمل أوروبا وآسيا

امتدت التداعيات غير المباشرة للصراع الأمريكي — الإيراني، لتشمل أوروبا وآسيا؛ حيث بدأت الرحلات التي تشغلها شركات طيران غير خليجية بين أوروبا ومنطقة آسيا-المحيط الهادي بالفعل في تغيير مساراتها لتجنب إغلاقات المجال الجوي. وتؤدي هذه المسارات البديلة إلى إطالة زمن الرحلات وزيادة استهلاك الوقود وارتفاع التكاليف المرتبطة بها. كما أن ارتفاع التكاليف وتراجع كفاءة التشغيل لدى شركات الطيران سيؤديان إلى إلغاء بعض الخطوط الجوية. وقد يختار بعض المسافرين عدم السفر إذا تم تمرير هذه التكاليف إليهم، في حين تمثل فترات السفر الأطول والمخاوف المحتملة المتعلقة بالسلامة عامل ردع إضافيًا.

وفي سيناريو استمرار الصراع لفترة طويلة، ستضعف طاقة العبور الجوي، وقد تصبح بعض الرحلات طويلة المدى أقل تكرارًا أو أكثر تكلفة. ومع تقلص ممرات الطيران خلال السنوات الأخيرة؛ بسبب استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فإن ذلك يزيد الضغط على مجال جوي أكثر محدودة، وعلى مراكز النقل في المنطقة. كما أن خطر تصعيد إضافي في الصراع بين باكستان وأفغانستان قد يؤدي إلى تداعيات أكبر على ممر الطيران بين أوروبا وآسيا.

ورغم أن أوروبا وآسيا هما الأكثر تأثرًا خارج الشرق الأوسط، فإن أمريكا الشمالية ستتأثر أيضًا بدرجة ما. فقد أعلنت شركة "يوناييتد إيرلاينز" إلغاء الرحلات جميعًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وتل أبيب خلال الأيام المقبلة، وكانت الشركة قد وصفت هذا الخط سابقًا بأنه أحد أكثر خطوطها ربحية.

في النهاية، فإن استمرار التصعيد لفترة طويلة قد يؤدي إلى تحول جزء من الطلب السياحي العالمي إلى وجهات بديلة أكثر استقرارًا، وهو ما قد يفرض تحديات إضافية على الدول التي تعتمد بشكل متزايد على السياحة كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي.



الخاتمة

يعكس التصعيد الأمريكي – الإيراني مدى الترابط العميق بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي، ويُظهر بوضوح كيف يمكن لصراع إقليمي أن يتحول بسرعة إلى صدمة اقتصادية متعددة الأبعاد تمتد آثارها عبر أسواق الطاقة والمال والتجارة والسياحة، وغيرها من قطاعات الاقتصاد الحيوية.

وتشير المسارات الحالية إلى أن تأثيرات الصراع قد تستمر لفترة طويلة، حتى في حال خفض التصعيد العسكري، إذ سيظل الاقتصاد العالمي في حالة يقظة أمام تقلبات أسعار الطاقة واحتمالات تعطل سلاسل الإمداد. كما قد تتجه الدول إلى تعزيز تنويع مصادر الطاقة وتوسيع قدراتها التخزينية، في حين ستعيد الشركات العالمية تقييم استراتيجياتها اللوجستية، بما يشمل تقليل الاعتماد على ممرات بحرية معرضة للمخاطر، مثل مضيق هرمز.

وقد يؤدي استمرار الضغوط التضخمية إلى تباطؤ النمو العالمي، خاصة إذا اضطرت البنوك المركزية إلى الإبقاء على سياسات نقدية مشددة لفترة أطول. وفي السياق ذاته، من المتوقع أن تشهد أسواق المال موجات متكررة من التقلبات نتيجة تغير توقعات المخاطر، مع بقاء قرارات المستثمرين رهينة تطورات الصراع. كما ستتأثر الاقتصادات الناشئة بشكل أكبر؛ بسبب اعتمادها المرتفع على الواردات النفطية، وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية.

ونتيجة لذلك، يتبين أن الأزمة ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل هي حدث اقتصادي عالمي يعيد كشف نقاط الضعف البنيوية في النظام المالي والتجاري الدولي، ما يعني أن العالم يدخل في مرحلة تتطلب نماذج جديدة للمرونة الاقتصادية وإدارة المخاطر، حيث لم يعد الاستقرار العالمي ممكنًا دون آليات أكثر شمولًا للتعاون الدولي، وقدرة أكبر على التكيف مع الأزمات الجيوسياسية التي باتت عنصرًا محددًا لشكل الاقتصاد العالمي في العقد المقبل.



قائمة المراجع

- Investopedia. (03, March 2026). The Impact of War on the Stock Markets—What Investors Need To Know <https://www.investopedia.com/the-impact-of-war-on-the-stock-markets-what-investors-need-to-know-11918505>
- Reuters. (28, February 2026). How US-Iran tensions could shape world markets. <https://www.reuters.com/business/energy/how-us-iran-tensions-could-shape-world-markets-2026-02-28/>
- Fitch Solutions. (03 Mar 2026). US-Iran Conflict: Increased Risks For Regional & Global Banks.
- WSJ. (04 Mar 2026). Treasury Yields Rise Again as U.S. Indicators Beat Forecast.
- Bloomberg. (04 Mar 2026). US Stocks Rise as Jobs, Services Data Outweigh Iran Worries. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2026-03-04/stock-futures-erase-gains-as-bessent-signals-tariffs-coming>
- Reuters. (05 Mar 2026). Asian shares surge, led by KOSPI; Treasuries fall as traders weigh war impact.
- TradelmeX. (05 Mar 2026). How the US-Iran-Israel War Is Disrupting Global Trade, Oil Prices, and Shipping Costs. <https://www.tradeimex.in/blogs/us-iran-israel-war-impact-global-trade-oil-prices-shipping-costs>
- Fitch Solutions. (03 Mar 2026). US-Iran Conflict: Supply Chain Impacts Will Be Felt Globally.
- Institute for Supply Management. (03 Mar 2026). The Impacts of the Iran Attack on Supply Chains and Global Business. <https://www.ismworld.org/supply-management-news-and-reports/news-publications/inside-supply-management-magazine/blog/2026/2026-03/the-impacts-of-the-iran-attack-on-supply-chains-and-global-business/>
- Goldman Sachs International, "EM Oil Price Sensitivities for Growth, Inflation and Monetary Policy", March 1, 2026.
- Goldman Sachs International, "The Risks to Energy Prices From Iran", March 1, 2026.
- KHAN. S, "Middle East War Poses Indirect Risks to Euro Zone Banks, ECBWarns", moderndiplomacy, March 5, 2026, Retrieved from: <https://moderndiplomacy.eu/2026/03/05/middle-east-war-poses-indirect-risks-to-euro-zone-banks-ecb-warns/>.
- SpecialEurasia, "Goeconomic Impact of the US-Israel War Against Iran", March 5, 2025, Retrieved from: <https://www.specialeurasia.com/2026/03/05/geoeconomics-us-israel-iran-war/>.
- Dyer, Renae. "Dollar Could Rise Further if Middle East Conflict Escalates." The Wall Street Journal, March 2, 2026. <https://www.wsj.com/finance/currencies/asian-currencies-mostly-weaken-after-strikes-on-iran-abf2d8ce>

- Gergely, Andras, Prima Wirayani, and Matthew Burgess. "Emerging Assets Slump as Energy Costs Spike on Iran Conflict." Bloomberg, March 2, 2026.
- Nurse, Peter. "Gold Prices Bounce After Hefty Drop; Iran Conflict Complicates Central Bank Plans." Investing.com, March 3, 2026. Updated March 4, 2026. <https://www.investing.com/news/commodities-news/gold-gains-after-5-drop-as-iran-conflict-worries-support-haven-demand-4539593>
- Modern Diplomacy. (2026, March 3). From Boom to Bust? How the Iran Conflict Is Scaring Tourists Away from the Gulf. Modern Diplomacy. <https://moderndiplomacy.eu/2026/03/03/from-boom-to-bust-how-the-iran-conflict-is-scaring-tourists-away-from-the-gulf/>
- Rubinsky, Cara, Marc Levy, and Josh Funk. 2026. "Hundreds of Thousands of Travelers Stranded by Flight Disruptions After Attack on Iran." Associated Press News, March 1, 2026. <https://apnews.com/article/iran-israel-us-flights-airspace-travel-0346e29ee99eae2838c8e08f4facb78>
- Smith, Jessie. Tourism Impacts in the Middle East from Iran War. Research Briefing, Tourism Economics (Oxford Economics), March 3, 2026.
- Alvarez, J. T. Kroen, "The Energy Origins of the Global Inflation Surge." IMF, May, 2025. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2025/english/wp2025091-print.pdf>
- Oxford Economics, "Iran conflict will rile energy markets, not break them." March 3, 2026. <https://www.oxfordeconomics.com/resource/iran-conflict-will-rile-energy-markets-not-break-them/>
- Morgan Stanley, "Iran Conflict: Seven Takeaways for Investors." March 3, 2026. <https://www.morganstanley.com/insights/articles/iran-war-oil-inflation-stock-market-2026>
- ING Bank Australia, "War in the Middle East - implications for markets and macro." March 2, 2026. <https://think.ing.com/articles/war-in-the-middle-east-implications-for-markets-and-macro>
- Daoud, Z, et. Al, "Iran War Oil Shock Threatens to Unleash Wave of Global Inflation." Bloomberg, March 3, 2026. <https://www.bloomberg.com/news/features/2026-03-03/iran-war-oil-price-surge-put-global-economic-recovery-at-risk>



توجهات عالمية



الحي الحكومي - العاصمة الجديدة - مصر

رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3

تليفون: ٤-٣-٢-١-٠٤٦٦٠٠٠ (+٢٢) فاكس: ٢٥٣٢١١٥ (+٢٢)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

